«الجمان»: «التأمينات» من كبار ملاك «الوطني»

رصد تقرير صادر عن مركز الجمان، دخول المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية «التأمينات» قائمة كبار ملاك شركتين، الأولى: «الإنماء» بنسبة 5,070 من رأسمالها، والثانية: «وطني» بنسبة 5,030٪، علما ان «التأمينات» قد دخلت قائمة كبار ملاك «وطني» خلال الأسبوع المنتهي في 2011/12/8 بنسبة 5,010٪ من رأسماله وخرجت من القائمة المذكورة خلال الأسبوع المنتهي في 2014/4/10 بنسبة 5,040٪، ويبدو أن ملكية «وطني» في «التأمينات» ظلت دون نسبة 5٪ من رأسماله بشكل طفيف خلال الفترة من 2014/4/10 حتى 2015/4/9، وهي فترة 12 شهرا تماما.

دراسة بينت أن السيناريو الأسوأ للأسعار لن يضر جودة محفظة القروض

معهد الدراسات المصرفية: لا تأثير لانخفاض النفط على البنوك الكويتية

محمود فاروق

تنشر «الأنباء» دراسة اعدها معهد الدراسات المصرفية حول آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكويتي وعلى النظام المصرفي.
وقالت الدراسة انه منذ ان بلغ النفط أعلى مستوى له في مارس عام 2012 وهو 128,14 دولارا للبرميل الواحد. انخفض سعر برميل النفط الخام برنت بشكل هائل بحيث وصل إلى أدنى مستوياته وهو 45,13 دولارا في يناير 2015 وهو انخفاض بنسبة 65٪. وقد توصلت هذه الدراسة إلى التالي:

● يجب ألا يتأثر الإنفاق الحكومي في العامين الماليين 2015/2014 و2016/2015 إلا في نطاق ضيق مع العلم أنه على مدى 20 عاما، وعاما بعد عام، بقيت التغييرات في الإنفاق الحكومي وإلى حد كبير غير متأثرة بالتغييرات السنوية التي تطرأ على متوسط أسعار نفط برنت.

● نقدر بأن الفائض المالي للعام 2015/2014 سيبلغ 8,3 مليارات دينار أو 18,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي منخفضا عن العام 2014/2013 والذي بلغ فيه 12,9 مليار دينار أو 26,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
وهذا يؤكد على تقديراتنا بأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سيهبط بنسبة 6,3٪ في العام المالي 2014/ 2015 عاما بعد آخر.

● إذا كان على الحكومة إنفاق 21 مليار دينار في العام 2016/2015 (وهي زيادة بنسبة 4,5٪ عن توقعاتنا للعام 2015/2014) ووصل متوسط سعر نفط برنت إلى 60 دولارا للبرميل الواحد فعندها نقدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 38,8 مليار دينار (أي انخفاض بنسبة 15٪ عما كنا قد توقعناه لعام 2015/2014) وستعاني الحكومة وقتئذ من عجز مالي بسيط ولكن يمكن إدارته بشكل كامل ويبلغ 2,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

● بالنظر إلى أن التغيير في أسعار النفط يحدد الموازنة المالية للحكومة يمكننا أن نستخلص بأن لحركة أسعار النفط تأثيرا ماديا على نظام الودائع المصرفية. وعلى نحو مماثل فإن الإفراط في التمويل بين المصارف الكويتية والذي يشير إلى نمو أقل للودائع بسبب انخفاض أسعار النفط يجب أن يكون له تأثير ضعيف على مخصصات الائتمان.

● لا نرى خطرا معينا يفرضه انخفاض أسعار النفط الأخير على جودة محفظة الإقراض. عدا عن أن مستوى القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يرتبط بنشاط سوق العقارات والعناصر الأكثر تقلبا للناتج الخاص غير النفطي.

نعتقد بشكل عام أن أسعار النفط يمكن أن تبقى تحت مستوى التعادل المالي لمدة قد تصل إلى سنتين دون التأثير على الإنفاق المحلي أو القطاع المصرفي.

إن كانت أسعار النفط ستبقى عند مستوى التعادل المالي أو أقل لمدة سنتين، على الحكومة عندها أن تنظر في تغيير خطط إنفاقها وفقا لذلك.

كان الاقتصاد الكويتي على مدى السنوات الـ 20 الماضية في منطقة مجهولة، لذلك قد نحتاج إلى مراجعة ما توصلنا إليه من نتائج جيدة.

تهدف الدراسة التي أعدها مدير إدارة البحوث والدراسات في معهد الدراسات المصرفية د.كريستوفر باين الى التحقق من أي مدى يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تجميد أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو انخفاض الانفاق من قبل السكان المحليين وعواقب ذلك على جودة محفظة القروض لكل مصرف.

كما تهدف الى تسليط الضوء على أي مدى يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط الى انخفاض النمو في خلاله الى انخفاض الودائع والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ نمو حجم القروض المصرفية.

تقلبات العقار والبورصة قد تضر القروض أكثر من النفط

زخم الإنفاق الحكومي استمر خلال 20 عاماً رغم تقلبات أسعار النفط

8,3 مليارات دينار فائض متوقع لهذه السنة بانخفاض 38٪

سيناريو 60 دولاراً للبرميل سيرفع الناتج إلى 39 مليار دينار.. وعجز ملياراً

تأثير ضعيف للإفراط في التمويل على مخصصات الائتمان

النفط سيبقى عامين تحت مستوى التعادل

الاقتصاد الكويتي ظل 20 عاماً بمنطقة مجهولة.. لذا يحتاج المراجعة

البنوك في موقف قوي في ظل انخفاض اسعار النفط حسب معهد الدراسات المصرفية..في الصورة جانب من مجمع البنوك وسط العاصمة (محمد هاشم)

عجز أم فائض في العام القادم؟

الإنفاق الحكومي للعام 2016/2015. مليار دينار كويتي					
	19 مليار د.ك	20 مليار د.ك	21 مليار د.ك	22 مليار د.ك	23 مليار د.ك
50 دولارا للبرميل	1,9ـ	2,9ـ	3,9ـ	4,9ـ	5,9ـ
60 دولارا للبرميل	1,0+	0,0	1,0ـ	2,0ـ	3,0ـ
70 دولارا للبرميل	3,9+	2,9+	1,9+	0,9+	0,1ـ
80 دولارا للبرميل	6,8+	5,8+	4,8+	3,8+	2,8+

المصدر: بنك الكويت المركزي وحسابات وتقديرات معهد الدراسات المصرفية

سيناريوهات الميزانية.. مليار إلى 6 مليارات عجزاً

وضعت الدراسة سيناريوهين لميزانية 2016/2015 الأول ان تحقق الميزانية عجز مالي يبلغ مليار دينار إذا كان متوسط سعر النفط قد بلغ 60 دولارا للبرميل الواحد وكان الإنفاق الحكومي 21 مليار دينار، أما السيناريو الثاني فهو أكثر تطرفاً ـ حسبما ورد بالدراسة ـ حيث يبلغ العجز المتوقع 5,9 مليارات دينار إذا كان متوسط سعر النفط 50 دولارا للبرميل مع إنفاق حكومي يبلغ 23 مليار دينار.

لا تأثير على نمو القروض

حول مدى تأثر قطاع المصارف الكويتي بتراجع أسعار النفط استنتجت الدراسة أن حركة أسعار النفط تؤثر على نمو الودائع في الكويت في حين يكون التأثير ضئيل جدا أو ليس هناك أي تأثير على نمو القروض، والذي ينعكس في توزيع الأصول في النظام المصرفي المحلي.
جدير بالذكر انه قد يكون لانخفاض أسعار النفط تأثير غير مباشر على جودة محفظة القروض، وبشكل عام، على الربحية المصرفية عبر حركة سوق الأوراق المالية.

هبوط مؤشر السوق وتأثيره على أرباح البنوك

في الوقت الذي يمكن أن يقف فيه تأثير انخفاض أسعار النفط نرى أنه يمكن للميول الضعيفة والأسعار المنخفضة للأسهم بأن يكون لها تأثيرات سلبية على المصارف، بغض النظر عن الأداء الاقتصادي الأوسع.
ومثال ذلك هو قيام احد البنوك بتقديم تقرير في نهاية عام 2013 يشير فيه إلى تأثير حركة بنسبة 5٪ في مؤشر سوق الأوراق المالية في الكويت والتي نتج عنها تغيير في صافي الربح بلغ 51 ألف دينار، وهو ما يدل على ان هبوط المؤشر بنسبة 20٪ سينتج عنه تأثير بأقل من 20 نقطة أساس على إجمالي الأرباح الصافية للبنك وعلى أموال المساهمين.
ومثال آخر يشير تقرير بنك الكويت المركزي إلى انه في نهاية عام 2013 كانت استثمارات الأسهم الخاصة بالمصارف تمثل نسبة 41٪ من الشريحة الأولى من رأس المال، وأن ضمانات الأسهم كانت تشكل 31٪ من إجمالي الضمانات، وأن القروض الممنوحة للعملاء بهدف تجارة الأسهم كانت تشكل 7٪ من محفظة القروض الإجمالية المصرفية 10.
وعلاوة على ذلك، فإن العديد من عملاء المصارف من الشركات لديهم محافظ كبيرة من الأسهم (التي تضم أصولا تجارية وأصولا جاهزة للبيع). كما ان التراجع في سوق الأسهم قد يؤثر على الرفاه المالي لتلك الشركات مع تأثير معد يصيب القطاع المصرفي.

رسم بياني يوضح حركة نمو الاقراض ونمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

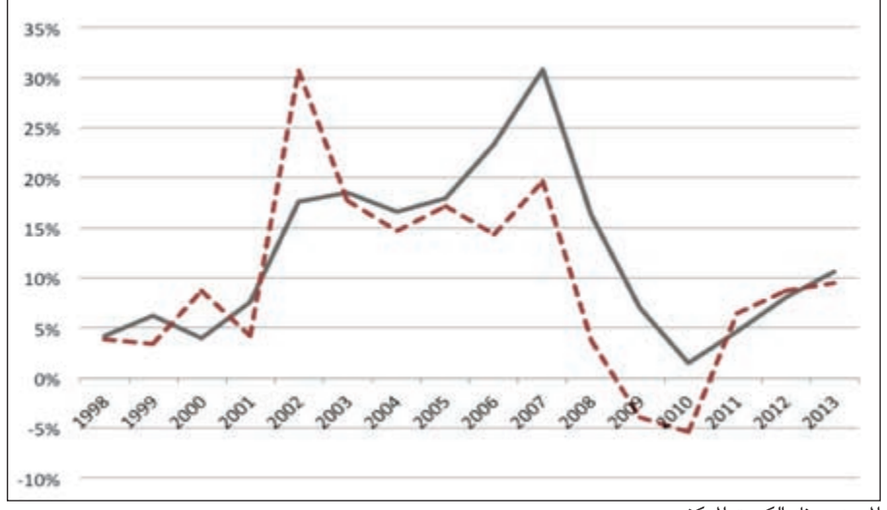

المصدر: بنك الكويت المركزي

رسم بياني يوضح النمو السنوي للودائع المرتبط بسعر التعادل المالي للنفط

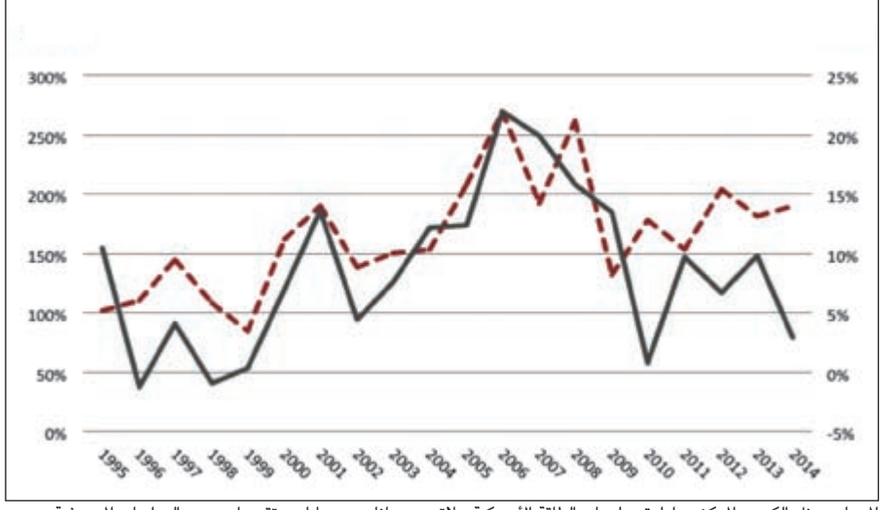

المصادر: بنك الكويت المركزي، إدارة معلومات الطاقة الأمبركية، بلاتس، وبيانات وحسابات وتقديرات معهد الدراسات المصرفية

غياب الثقة بالبورصة أقوى من تعديلات قانون هيئة الأسواق

شريف حمدي

يبدو أن رياح تعديلات قانون هيئة اسواق المال جاءت بما لا تشتهي سفن المعولين عليها، اذ استمر امس تراجع السيولة في البورصة الكويتية لمستويات تاريخية، اذ سجلت 9,8 ملايين دينار متراجعة بنسبة 50٪ مقارنة مع الخميس الماضي، وبالمقارنة ايضا مع متوسط السيولة منذ بداية العام.
ولم يجد السوق مبررا لهذه السيولة الضعيفة سوى أن الوضع في البورصة الكويتية عموما غير مبشر، لأن النتائج المالية هي الحكم أولا وأخيرا في عمليات الشراء والبيع. الا أن الواقع أن التعديلات تحتاج الى 6 أشهر لكي تبدأ في تطبيقها

لا تغيير جوهرياً بالمادة 122.. و«الهيئة» لا تحيل بالنوايا وإنما بأدلة

رغم المؤشرات السلبية.. المستثمرون متمسكون بأسهمهم

هيئة الأسواق حسب تصريح لـ «الأنباء» رئيس الهيئة د.نايف الحجرف الاسبوع الماضي، وهو ما يعني أن ما كان ساريا في الفترة الماضية مازال مستمرا حتى الآن والى حين انتهاء اللائحة التنفيذية لهذه التعديلات. وأجمع عدد من المحللين اتصلت بهم «الأنباء» أن السوق استوعب ان تعديلات قانون الهيئة ستتأخر، كما انها لم تكن كما توقع كثيرون بأنها ستخفف الرقابة في السوق وتعيد كبار المضاربين، حيث إن التعديلات اللغوية تركت المضمون نفسه فيما يتعلق بالمواد المتعلقة بجرائم اسواق المال. وكانت الآراء سابقا أن المادة 122 التي تحاسب المتداولين على نواياهم هي السبب الرئيسي في الإحجام عن البورصة الكويتية، الا أن ادخال عبارة «كل من ثبت قيامه عمدا» لم يغير في جوهر المادة، علما أن الهيئة لا تحيل الى النيابة بمجرد الاشتباه غير المقرون بوقائع وأدلة يكشفها ببساطة نظام التداول.
ولوحظ في جلسة أمس ان السيولة اتجهت للأسهم ذات النهج المضاربي بنسبة 70٪ مقارنة مع 30٪ للأسهم القيادية، لكن قلة عمليات الشراء كانت سببا في ضعف السيولة. ومن المؤشرات المهمة أنه رغم السيولة الضعيفة الا ان المؤشرات ارتفعت، وهذا يدل على ان المستثمرين متمسكون بأسهم ولم تجر عمليات بيع كثيفة لا تقابلها عمليات شراء، لكن هذا قد يكون لعبة توازن وضغط لمعرفة من سيبيع اولا وبسعر اقل لتتلاقى بعدها عمليات الشراء. وربما هذا التمسك في الأسهم عائد أيضا الى انتظار ما اذا كانت المضاربة ستعود الى إنعاش السوق. وعلى مستوى مؤشرات السوق، شهدت ارتفاعا جماعيا خاصة المؤشرات الوزنية بدعم من الأسهم البنكية مثل «الوطني» و«بيتك» و«بوبيان»، وأنهى مؤشر كويت 15 تعاملاته أمس على ارتفاع بـ 0,5٪ محققا 5,3 نقاط مكاسب ليصل إلى 1025 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بـ 0,3٪ من خلال 1,1 نقطة مكاسب ليصل إلى 426,7 نقطة، فيما ارتفع المؤشر السعري بـ 0,1٪ فقط محققا 7,4 نقاط ليصل إلى 6285 نقطة.

«التجارة»: 7,3 ملايين دينار قيمة مشاريعنا بخطة التنمية

عبدالرحمن فوزي

أرسلت وزارة التجارة والصناعة خطابا الى المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية تشير فيه الى الانتهاء من اعتماد مشاريع الوزارة المستمرة والجديدة والمدرجة في خطة التنمية للسنة المالية 2017/2016، وحسب وثيقة حصلت عليها «الأنباء» فإن مجموع التكلفة التقديرية لمشاريع الوزارة يبلغ 7,3 ملايين دينار لـ 13 مشروعا، إذ احتوت المشاريع المدرجة في جدول الخطة على 11 مشروعا مستمرا ومشروعين جديدين، وتأتي المشاريع كالتالي:

● من ضمن هذه المشاريع المستمرة التي تركز عليها «التجارة» التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة بمليون دينار.
● ميكنة خدمات التراخيص التجارية بـ 2,4 مليون دينار.
● إعادة بناء عدد 5 مراكز للتراخيص التجارية في مناطق المنصورية وحولي وخيطان والظهر والجهراء بـ 500 ألف دينار.
● المركز التكنولوجي للملكية الفكرية بـ 675 ألف دينار.
● ميكنة الاجراءات في إدارة الخدمات العامة بـ 346 ألف دينار.
● زيادة الوعي الاستهلاكي بـ 250 ألف دينار.
● نظام مراقبة حركة الأسعار الكترونيا بـ 100 ألف دينار.
● نظام المعلومات الاحصائية بـ 350 ألف دينار.
● تنفيذ حملات توعوية سياحية بـ 318 ألف دينار.
● تطوير وتحديث سوق التأمين بـ 45 ألف دينار.
● بالنسبة للمشاريع الجديدة فكانت التكلفة التقديرية لتطوير الخدمات المقدمة للمستهلكين في فروع المواد التموينية بـ 90 ألف دينار، والتسويق السياحي للكويت كان بـ 750 ألف دينار.